بمناسبة ذكرى جمال الدين الأفغاني

إنهيض بالشرق مستبد عادل

للدكتور محمد قرقر البهى

لكى نتعرف هذا المبدأ أو هذه الحكمة التى قد يخيل إلينا أنها طابع النزعة لا تتلاءم وأساليب الحكم فى المدنية الحديثة، ومع ما يسعى إليه الفرد من حرية، يجب أن نبحث الدوافع التى حملت حكيم الشرق وباعث نهضته السياسية فى القرن التاسع عشر على أن ينادى بهذا المبدأ بعد اعتقاد جازم به، ثم نبحث كذلك مدى علاقة الحكم الفردى بالمشورة التى هى أساس الحكم الديمقراطى ومدى علاقته كذلك بالحرية التى يسعى إليها الإنسان

جمال الدين لم يعتقد هذا المبدأ بناء على شغفه بالبحث النظرى، ولم تحمله عليه رغبة علمية مجردة عن مراعاة الواقع، وإنما هى التجارب وأحوال الشرق فى ذلك الوقت التى قادت تفكيره وأوحت إليه بهذا المبدأ العملى

جمال الدين رأى تفرق الأمم الشرقية ليس بعضها عن بعض فحسب، وإنما الأمة الواحدة موزعة إلى شيع وأحزاب، رأى المصالح الشخصية هى التى تملى على القائمين بالأمر فى ذلك الوقت قواعد السياسة فى الحكم وتصريف أمور الشعب. رأى أن الأمة لم تعرف بعد ما يسمى « بالصالح العام » أو كما يقول عنه الفلاسفة « مبدأ حيوية الدولة واعتبارها الكائن الحى الأعلى الذى يندمج فيه كل الأفراد » . رأى تدخل الأجانب فى سياسة الشرق الإسلامى كله وإذلالهم شعوبه على يد أفراد من بنيها لقاء تلبية بعض رغبات شخصية أو ضمان سعادة مؤقتة لهؤلاء . رأى تفكك أواصر القرابة وتحكم الظلم فى الطبقات الفقيرة .

كل هذه العوامل أو هذه المشاهدات لم تترك فى نفس جمال الدين أثراً من الشك فى وجوب معالجة أحوال الأمم الشرقية والنهوض بها . ولكن على أى أساس؟ بالتربية؟ نادى بذلك منذ فارق بلاده فى رحلاته إلى الهند، وتركيا، ومصر، وبالأخص هنا فى القاهرة منذ أن عاد من مقر الخلافة العثمانية فى ٢٢ مارس سنة ١٨٧١ . فقد مكث يحاضر فى الأزهر مرة، وفى تلاميذه الأخصاء مرة أخرى، ويحملهم على الكتابة فى الصحف ونشر الدعوة مدة ثمانى سنوات (١٨٧١ — ١٨٧٩) ولكن بعد ما تبين له أن عوامل الانفكاك داخل الشعوب الشرقية تتزايد، والمصلحة الخاصة للأفراد يتفاقم أمرها فى الأداة الحكومية صمم على الدعوة[1] إلى حكومة يديرها فرد عادل يمت إلى الأمة بنسب قوى، بنسب الدم والدين حتى يجمع شتاتها، ويوحد كلمتها، ويوجه أحزابها المختلفة إلى غاية واحدة (الصالح العام) وجهر بها فى باريس من على منبر « العروة الوثقى » فى سنة ١٨٨٤ وأيد حكومة هذا الفرد العادل فى كل تدبير تتخذه للوصول لهذا الغرض حتى استعمال العنف والشدة ولكن بعد التبليغ والإرشاد

جمال الدين لم يشجع استمرار حكم الفرد العادل، وإنما جعل ذلك لأجل معين، وهو الوقت الذى تنضج فيه الأمة وتعتقد بمبدأ « الصالح العام » .

وربما يبدو فى عصرنا الحاضر — وإن رأينا أن هذه الدوافع التى حملت جمال الدين على النداء بهذا المبدأ ما زالت باقية — أن هذا الذى ذهب إليه فيلسوف الشرق من سيطرة حكومة الفرد العادل ردحاً من الزمن لا يتفق ومبادئ الديمقراطية التى سعت إليها الشعوب منذ القدم ووصلت إليها بدم الثورة الفرنسية وأصبحت أساس الحكومة الراقية، أساس الحكومة العادلة

ولكن ما هى تلك المبادئ؟ حكومة برلمانية وضمان حرية الفرد. هاتان الظاهرتان هما عنوان الديمقراطية ولا يتحقق وجودهما فى ظل حكومة الفرد العادل. هكذا يزعم من يدعى أن جمال الدين الأفغانى لم يقدر حقوق الإنسان الطبيعية تقديراً دقيقاً يوم نادى بهذا المبدأ

ولكن أحقاً أن الحكومة البرلمانية تمثل الديمقراطية؟ وأن حرية الفرد مكفولة فقط فى ظل النظام البرلمانى؟ . لنتبين ذلك! إن أساس النظام البرلمانى هو المبدأ الحزبى، وعلى الدعاية الحزبية وما تتضمنه من الوعود للطبقة الشعبية يكون نجاح الحزب

(١) الجزء الثانى من تاريخ رشيد رضا صفحتى ٢٩٨، ٢٩٠

ودرجة تمثيله داخل البرلمان . ثم صاحب الأغلبية لأنه مظنة العدالة طبقاً لكثرة الأصوات التي أخذها وهو الذي يتولى رياسة القوة التنفيذية . هل لنا أن نتأكد الآن أن صاحب الأغلبية يبني تصريف أمور الدولة على أساس مشورة كل أتباع حزبه واحترام رأي كل منهم في تقرير مصير الأمور ؟ وهل نضمن أن كل نائب من نواب حزب الأغلبية يصدر في مشورته هذه عن رعاية المصلحة العامة دون تدخل العاطفة الحزبية أو ما يؤمله من قضاء مصالحه الخاصة على أساس طاعته لقيادة الحزب طاعة عمياء ؟ وإذا افترضنا ذلك فهل نتأكد أيضاً أن الدعاية الحزبية التي أتت بالأغلبية قد أتت كذلك بصالح عادل ، وهو زعيمها ، يسير في حكومته طبق ناموس العدل ولو النسبي ولا يراعي العصبية الحزبية أو ما يسمى «بالمحسوبية؟» وعلى جواب هذا السؤال تتوقف المقارنة بين حكومة الفرد العادل وبين الحكومة البرلمانية في نسبتها قرباً وبعداً من « الديمقراطية » التي تقوم على رعاية المصالح العامة ممن يحسون بإحساس الشعب ويعترفون بما للطبقة الشعبية من حقوق طبيعية في هذا الوجود على الأقل كغيرهم من الطبقات الأخرى

كذلك يجب علينا أن نعرف : هل حرية الفرد مكفولة في ظل النظام البرلماني فحسب دون حكومة الفرد العادل حتى يكون الحكم على ما رآه جمال الدين واعتقده من مبدأ بأنه يتفق أو لا يتفق مع ما تصبو إليه الشعوب من حكومة راقية عادلة . لهذا يجب أن نحدد أولا : ما هي الحرية ؟ أهي الفوضى واستباحة الحرمات والخروج عن قوانين الجماعة والعرف والنيل من كرامة الآخرين وشرف الذين لا حول لهم ولا قوة ؟ أم هي التمتع بالحقوق الفطرية في ظل العرف والقانون ، في ظل مراعاة الحرمات وتقدير كرامات الآخرين ؟ لا أظن أن أي عاقل يشجع على أن يكون المعنى الأول مفهوماً « للحرية » كما لا أظن أن هذا الذي ذكر ثانياً على أنه مدلول « الحرية » يفنى في ظل حكومة الفرد العادل

إن صلاحية أي أسلوب من أساليب الحكم نسبية ، تتوقف على أحوال الأمة وعلى درجة تطورها الاجتماعي والخلقي ،

من وحي القلم

أذاع المتحف المصري حديثاً في أنحاء العالم من خلال بوقين أحدهما من الفضة ، والآخر من النحاس ، هما من مخلفات توت عنخ آمون . وقد كانت هذه الإذاعة أول صوت يخرج منهما منذ ثلاثة آلاف عام . قرأت هذا الخبر في الصحف كما قرأه الناس . وجاء الليل فتخيلت هذين البوقين قد أعيدا إلى مكانهما بالمتحف ، وقد سكنت الأصوات ، ونامت الكائنات ، فإذا هما ينهضان مستويين كأنهما ثعبانان ، وجعلا يتحادثان :

البوق الفضي — عجباً ! ما هذه اللغة التي خرجت من فمي اليوم ؟

البوق النحاسي — إنها لغة غير مفهومة لعلها لغة بعض العبيد أو الأسرى الذين نأتي بهم إلى أرضنا من آن لآن

البوق الفضي — نعم . إنها ليست لغة توت عنخ آمون! لكن كيف سمح الحراس للعبيد والأسرى أن يحملونا ويدنسوا أفواههم برطاناتهم !

البوق النحاسي — هذا ما يثير دهشتي

البوق الفضي — يا للعار ! فمي الفضي يخرج منه مثل هذه الرطانة ! هذا لم يحدث لي قط قبل الآن !

البوق النحاسي — وأنا لم يقع لي مثل هذا قبل اليوم قط !

البوق الفضي — وبعد . أنذعن لهذه الكارثة ؟!

البوق النحاسي — لا . لا ينبغي أن نذعن

البوق الفضي — وماذا نستطيع أن نفعل؟

البوق النحاسي — نستطيع أن نصيح وأن نرفع أصواتنا في أرجاء المكان ساخطين متضرعين ، طالبين صيانة حرمتنا وكرامتنا . فلا ينفخ فينا بعد الآن نافخ بغير لغة توت عنخ آمون . فمن أجلها صنعنا ووجدنا . فلتخرس أفواهنا إلى أبد الآبدين ، إذا نطقت بغير لغة توت عنخ آمون !

البوق الفضي — وإذا أجبرنا على النطق بغيرها ؟

البوق النحاسي — حقت اللعنة على من يجبرنا على ذلك !

وذهب من أمام عيني شبح البوقين . وثبت إلى نفسي وأنا أقول : « أهي لعنة أخرى كلعنة المومياء ، ما زال أمرها خافياً على العلماء ! » .

توفيق الحكيم